

سمات الدرس العقدي عند الشيخ بيوض

د. حمو به عيسى الشبهاني
كلية العلوم الإسلامية
جامعة الجزائر

يقيض الله لأمة الإسلام علماء يجدّدون لها أمر دينها، ويصلحون ما اعترى واقع المسلمين من صور الفساد، وسلوكوا في سبيل ذلك مختلف المناهج، ومن هؤلاء المجدّدين الشيخ إبراهيم بن عمر بيّوض، أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذي اعتبر حركته الإصلاحية امتداداً لجهود باعث النهضة الحديثة بوادي مزاب الشيخ أبي زكريا يحيى بن صالح الأفضلي (1126هـ/1714م - 1202هـ/1788م) والشيخ عبد العزيز الثميني وقطب الأئمة الشيخ محمد اطفيش، حيث يقول: «نهضتنا اليوم استمراراً للنهضة الدينية والعلمية التي بدأها الشيخ يحيى بن صالح الأفضلي والشيخ عبد العزيز الثميني ورفع لواءها بعدهما شيخنا اطفيش رحمهم الله جميعاً»⁽¹⁾.

دعا الشيخ بيّوض إلى العودة إلى المنهج القرآني في إثبات العقيدة وتركيزها في النفوس، فعمل على تيسير عرضها، وتنقيتها من الإضافات التي تعلّقت بها عبر العصور بسبب الاختلافات المذهبية والسياسية، ويتميز هذا المنهج بسمات، منها:

أولاً: الشمولية:

إنّ غاية الوجود الإنساني تحقيق العبودية لله، لقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: 56)، والعبادة شاملة لكل جوانب الحياة الروحية والمادية، فبهذا التصور يُفهم كمال الدين وتتجلّى روحه في حياة الأمة⁽²⁾، ومن صور "الشمولية" التي يتّسم بها الدرس العقدي عند الشيخ بيّوض:

1- تكامل البنية الإيمانية: يشكل الدين وحدة إيمانية متكاملة، «بدءاً من رسوخ أصول العقيدة في أعماق القلب إلى أقلّ عمل يصدر من جراحة من

الجوارح»⁽³⁾، أما التجزئة التي فصلت الاعتقاد عن العمل وحصرت معنى العبادة في التلفظ بالشهادة أو في الطقوس التعبدية، أو تجزئة الدين بالعناية بجانب على حساب جوانب أخرى... عوارض وافدة أصابت الأمة الإسلامية بسبب التجزيء الذي تراكمت عليه في عصر الضعف، متأثرة بأسلوب العرض المذهبي للإسلام، وهيمنة الغزو الفكري في حياة المسلمين، ثم قيض الله لهذه الأمة علماء تترى يجددون لها أمر دينها، ويصلون الانقسام الحاصل بين عقيدتها وسلوكها، ويبينون أن الدين حياة، وأن الحياة دين.

من هؤلاء المجددين الشيخ إبراهيم بيوض الذي جسّد هذه الخاصية في مواقفه ودروسه، التي يبين فيها أن مقتضيات الإيمان تتسع لتشمل جميع جزئيات الحياة⁽⁴⁾، فالإيمان ليس مجرد كلمة تقال، بل هو يقتضي التزام المؤمن بضوابط الشرع في جميع الأوقات، وأن يكون متوجّهاً بكلّيته في كل أحواله إلى الله تعالى قلباً وقولاً وسلوكاً⁽⁵⁾، «فالدين ليس أمراً جزئياً، وكذلك ليس فكراً مجرداً فحسب، وليس شعوراً مجرداً أو عملاً مجرداً، بل هو تعبير عن الإنسان»⁽⁶⁾.

يتجلّى مبدأ تكامل البنية الإيمانية في التناسق العقدي، حيث يحصّن المسلم من التناقض بين سلوكه ومعتقد، ومن أسباب تثبيت هذا المبدأ انتهاج أسلوب التفسير الموضوعي في علاج القضايا، وقد أولى له الشيخ بيوض عنايته مؤكداً على ضرورته، ذلك لأن إغفال هذا المنهج يوصل إلى محذور النظرة التجزيئية القاصرة عن إدراك الصواب.

إذا كانت الشمولية تعني التكامل بين عناصر الإيمان كالصدق والعمل، فإنّها تعني من العمل مفهومه الواسع الشامل للجانب العبادي والحياتي.

2- شمولية الإيمان لحياة الإنسان: لا يقتصر الإسلام على التصديق القلبي ولا تتوقّف آثاره عند الأعمال العبادية، بل تتعدّها لتشمل كل تصرفات العبد وتحركاته في الحياة، ذلك لأنّ «الإسلام يعتني بكلّ شأن من شؤون الإنسان، في العلاقة التي بينه وبين الله، والعلاقة التي بينه وبين الناس، لأنه يريد من عبده المؤمن أن يكون كاملاً كاملاً تتحمّله طبيعة البشر: صحيح العقيدة صالح العمل، عفّ اللسان معتدل السلوك»⁽⁷⁾.

فالإيمان الصحيح يثمر الدين الكامل المتمثل في العمل الصالح بمفهومه الواسع الشامل للجانب التعبدّي أو المدنيّ، فالاهتمام بالجانبين من شروط تحقيق الشهود الحضاريّ «فالإسلام يدخل في كلّ جزئية من جزئيات حياتنا: في أنفسنا، في بيوتنا في متاجرنا في مصانعنا في مزارعنا، في كلّ جهة توجّهنا إليها في كلّ ميدان خضناه، فالرسول ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَضِيعُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا»⁽⁸⁾ وهذه الفرائض وهذه المحرمات وهذه الحدود دخلت في جميع الميادين»⁽⁹⁾.

إنّ الالتزام بضوابط الشرع في كل ميادين الحياة من ثمرات الإيمان الصحيح، كالشجرة المباركة المتميزة بالرسوخ والشموخ والأكل المتدفّق في كلّ حين بإذن الله ربّ العالمين، وهو القائل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: 24- 25) وبما أنّ فروع الشريعة تطال كلّ جزئيات حياة الإنسان فإنّ من مقتضى الإيمان الاستقامة الشاملة المستمرة مهما كانت الظروف، فالدين هو الحياة، بناؤه متكامل شامل لكل جوانبها لا يقبل التجزئة وفصل عناصره عن الهيكل الكلّي والتسويق العام، لذلك يُعدّ «من أكبر عوامل الانحراف في فهم أيّ منهج أو مذهب أو موضوع أن يبدأه الدارس من جزئياته، أو لا يدرس منه إلاّ بعض هذه الجزئيات... وسبب الانحراف أنه يفصل هذه الجزئية عن موقعها من البناء الكلّي، وبالتالي يفقد حيويتها»⁽¹⁰⁾.

قال الشيخ بمناسبة تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: 52) «فلا تفاوض أو مهاودة أو تنازل في أصول الدين الثابتة ولا تقبل فيها أنصاف الحلول، فليس الدين مالا أو تجارة أو مخاصمة دنيوية حتّى يقع فيها مفاوضة ومصالحة بين طرفين»⁽¹¹⁾.

يبرز من هذه الفقرة البعد العقديّ للمناظرة في الإسلام، فدخل المؤمن المناظرة ودفاعه عن موقفه يجب أن لا يكون انتصاراً لنفس أو مذهب، إنما يكون انتصاراً للحقّ الذي أمر الله بالتمسك به والدعوة إليه، فالدين استسلام لأمر الله في كليّاته وجزئياته في جميع الأوقات والأحوال، وهو الصبغة العامّة لكل جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية...

3- المجتمع المسجدي والعمل للدارين: لا يعني المجتمع المسجدي حياة الرهبنة والإعراض عن العمل، إذ أنه «لا رهبانية في الإسلام» بل المسلم يقتضي منه إيمانه أن يكون قوياً في الجانب الروحي والمادي معاً، مجتهداً في عمارة المسجد وفي عمارة الأرض، «لكل نشاط وقته، فعلى المسلم أن ينظم أوقاته ولا يضيع هذا ولا ذاك... فعمل الدنيا والآخرة لا يتعارضان إلا عند البدء السخفاء»⁽¹²⁾ فالله سبحانه وتعالى قال: ﴿فِي بُيُوتِ الَّذِينَ تُرْفَعُ وَيُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوِ وَالْأَصَالِ﴾ (٣٦) رَجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تَحَرُّ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ (النور: 36-37) ولم يقل: "لا يتاجرون" لأن الله أمر بعمارة المسجد وعمارة الأرض، فالانتقال من التجارة إلى الصلاة انتقال من عبادة إلى عبادة.

تقتضي الشمولية اجتهاد المؤمن لإقامة الدين وعمارة الدنيا، فمن غلب جانباً على حساب الجانب الآخر فقد توازنه وكان على خطر عظيم في أمر دينه ودنياه، فمن أهم أسباب تداعي الأمم على المسلمين سوء فهمهم للدين وغفلتهم عن شموليته لكل الميادين، فعمارة الأرض ليست ترفاً حضارياً بل هي من مقتضيات "لا إله إلا الله".

ثانياً: الواقعية:

كان الشيخ بيّوض يهدف من دروسه تغيير واقع والنهوض بأمته، فتميّزت دروسه بـ"الواقعية"، وظفها لإيصال أفكاره الإصلاحية وتحقيق التغيير المنشود، ذلك لأنّ فقه الواقع له دورٌ أساسي في التغيير، فكان الشيخ خبيراً بواقع الذي هو ميدان إصلاحه، وكان يرشد طلبته إلى ضرورة فهم هذا الواقع، وقد أغلظ على أحدهم القول عندما أثر الاشتغال بدروسه على حضور واقعة تاريخية في سوق البلدة، فهدف الشيخ من دروس التفسير وغيرها إصلاح أوضاع الأمة وتغيير طباع أفرادها، سالماً لتحقيق ذلك طريق الإقناع وتقريب المفاهيم من أذهان المخاطبين على اختلاف مستوياتهم ومداركهم، إسقاطاً للنصوص الشرعية على الواقع المعيش، وسعيّاً لإيجاد الحلول للقضايا الراهنة بإرجاعها إلى أصولها الإيمانية، واتّسم خطاب الشيخ بيّوض بالواقعية من جهتين:

1- واقعية الموضوع: فكان يركز الكلام على قضايا العقيدة التي ترتبط بها آثار عملية - متعلّقة بالجانب التعبدية أو الحياتي - ويعالج من خلالها صور الفساد التي طالت مجتمعه الذي خبره، مستثمراً أحداث العالم وأخباره التي يسايرها

وكانت لها حضور وتأثير في دروسه. قال الشيخ عن نفسه بمناسبة تطرّقه إلى علاج إحدى القضايا الاجتماعية: «خذوا هذه الحكمة ممّن قضى نصف قرنٍ في حلّ المشاكل...»⁽¹³⁾.

وذكر الشيخ بيّوض أنّه عاين طقوس القبوريين، حيث زار زاوية سيدي خالد ليلة 27 رمضان، ورأى فيها ما رأى من المنكرات والضلالات⁽¹⁴⁾، وهذه الزيارة الميدانية تقوّي في الشيخ عنصر الواقعية، التي تعينه على حلّ مشكلات الحياة اليوميّة، فبقدر ما يتمكنّ الطبيب من تشخيص المرض ومعاينته بقدر ما يهتدي إلى وصف الدواء المناسب، و"الحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوّره"، وكثيراً ما كان يقرّر عنوان الدرس بناءً على حادثٍ في شؤون الشريعة أو الحياة وقعت هنا أو هنالك، فكان يستوحي درسه من الواقع قصد إصلاحه، ومن ذلك قوله عندما بلغه نبأ إحدى المشكلات: «سأتحقّق من القضية وأقرّر فيها درساً إن شاء الله»⁽¹⁵⁾.

يشهد واقع المسلمين اليوم مشكلاتٍ عقديّةً كالولاء للغرب، والتتصير والإلحاد، إلا أن كثيراً من الدعاة انشغلوا عن علاجها بالاشتغال بالخلافات الداخلية الوهميّة، «وللأسف أنّ كثيراً من جهودنا نهدرها في أمور ليست ذات أهمية بل لعلّ الصواب فيها مع مخالفتنا ونترك الأمور البالغة الأهمية زعمًا منا أنها غير موجودة»⁽¹⁶⁾.

2- واقعية المنهج: يحرص الشيخ بيّوض على مخاطبة الناس بما يفهمون، كاستعمال الثلاثية الألسنيّة وتقريب الفهم بضرب الأمثلة من الحياة الواقعية، وتوظيف علوم العصر من أسرار النفس وقضايا الاجتماع واكتشافات الكون، بهذا المنهج الميسّر عرض الشيخ بيّوض الإيمان وأركانه، وربط به قضايا عصره.

خاصيّة الواقعية تمكّن المتلقّي من استيعاب معاني العقيدة الإسلامية واكتساب آثارها العملية، فيتجاوز بذلك مرتبة رسم حدودها وصياغة الردود فيها... فقد كان الشيخ بيّوض يهتمّ بإسقاط الآيات المراد تفسيرها على أرض الواقع قصد إصلاح صور الفساد الواقعة في محيطه، مجتهداً في ربط القضايا الواقعية بأصولها الإيمانية، مراعيًا في ذلك مقتضى الحال، ومستثمرًا ما أنتجه العقل الإنسانيّ من علوم وفنون، وكان للنظرة المقاصدية دور كبير في انتهاز هذا المنحى.

ثالثاً: النظرة المقاصدية:

إذا استحضّر العالمُ مقاصدَ الدين العامّة، وهو يتناول بالدراسة قضاياها الأصولية أو الفرعية، تخطّى الرؤية الجزئية للنصوص من جانب، والرؤية الجزئية لقضايا المجتمع من جانب آخر، وتجاوزهما إلى رؤية شاملة للنصوص ولقضايا المجتمع الواقعة أو المتوقّعة، وهكذا عرض الشيخ بيّوض مسائل الاعتقاد، وسيوضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- الهدف الإصلاحيّ: كان الشيخ بيّوض يقصد من الدرس العقديّ صلاح الأعمال وتحقيق الاستقامة التي تعدّ ثمرة الإيمان الصحيح، ويتجنّب المشاحة في الألفاظ- ولو خالف مشهور مذهبه الإباضي- ما لم يؤدّ ذلك إلى محذورٍ مخالفة للنصوص القطعية والمقاصد العامة للدين، فعندما يتحدّث الشيخ عن مسألة الإيمان وعلاقته بالعمل- مثلاً- لا يركّز على نقطة اقتضاء العطف بينهما المغايرة أو عدمها، بل يركّز على ضرورة تلازمهما وعدم جدوى أحدهما دون الآخر⁽¹⁷⁾، وذهب إلى أبعد من ذلك، حيث صرّح بعدم أهمية معرفة دخول العمل في مفهوم الإيمان أو عدم الدخول لأنّه يرى أنّ المقصد هو العمل بمقتضى الإيمان، حيث يقول: «أمّا مفهوم كلمة "إيمان"، هل يدخل فيه العمل الصالح أم لا؟ فهذا لا يهمّ ولو كان محلّ نزاع... وإنّما الذي يضرّ، والذي لا يجوز أبداً، ويعتبر مروفاً من الملة والشرعية، أن يعتقد أحد أنّه يجازى على عقيدة قلبه، وإن لم يعمل العمل الصالح الذي يجب عليه شرعاً، هذا الذي يخالف ما في القرآن، من فاتحته إلى خاتمته، ومخالف لكلّ ما ورد في الحديث»⁽¹⁸⁾.

يركّز الشيخ بيّوض عنايته - في عرض العقيدة- على المسائل التي لها آثار عمليّة، تتجلّى في تزكية النفس والنهوض بالأمة، وكان يتوسّل إلى تحقيق الإصلاح الشامل بتفعيل العقيدة وتحريك الإيمان في القلوب، ليقينه بأنّ ذلك أحسن طريقة لتخطي العقبات الكؤود، وتحطيم الحواجز الوهميّة التي كان للتراث العقديّ دورٌ كبير في نصبها، فحالت بين العبد وبين بلوغ العديد من مقاصد الدين، منها "الوحدة الإسلامية".

2- أساليب تحقيق الوحدة الإسلامية من خلال الدرس العقدي: يُعدُّ مقصد تحقيق الوحدة الإسلامية من أهم أهداف الشيخ بيّوض الإصلاحية، دعا إليها في دروسه وجسّدها في مواقفه، فهو يعتقد بوجوب وحدة الأمة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: 92) فما دام الله متفرداً بالربوبية والألوهية فينبغي ألا يكون في الأرض إلا أمة واحدة تدين لله بالخضوع والذلة⁽¹⁹⁾، وكان الشيخ يحرص «على توحيد الصف حرصه على توحيد الرب»، فقد كان يرى أنَّ من مكملات إيمان العبد، بل من مقوماته، لَمَّ الشعث ورأب الصدع وتأليف العناصر، ووقفته التاريخية المشهورة في سبيل وحدة الشمال والجنوب في الطرف العصيب أعظم شاهد⁽²⁰⁾.

يضع الشيخ بيّوض مقصد "الوحدة الإسلامية" نصب عينيه وهو يدرس قضايا العقيدة، مؤمناً بكون الوحدة الصادقة من ثمرات التوحيد الخالص، ويتّضح ذلك من خلال الآتي:

أ- الكفّ عن القول بغير علم: توقّف الشيخ بيّوض عن الخوض في تفاصيل المسائل وجزئياتها التي لم يرد فيها دليل قطعيّ، معتقداً أنَّ البحث فيها لا يخرج بنتيجة يقينية تطمئنُّ إليها النفس، بل يفتح الباب واسعاً للقول بالرأي في القضايا التي لا تدرك إلا بالوحي، فينتج البحث عن اختلاف في الرؤى، ينتهي إلى التنازع والخلاف اعتباراً لكون موضوع الجدل مسألة اعتقاد، ومن المسائل التي توقّف الشيخ بيّوض عن الخوض فيها معرفة حقيقة كلام الله، حيث فوّض فيه الأمر إلى الله تعالى، وانتقد الخائضين فيه بقوله: «فأنتم الذين خضتم في الكلام وتنازعتم فيه، وكفر بعضكم بعضاً⁽²¹⁾ وقتل بعضكم بعضاً من أجله..»⁽²²⁾.

ومن تفرّعات هذه القضية التي توقّف الشيخ بيّوض عن الخوض في تفاصيلها مسألة تكليم الله- عزّ وجلّ- موسى- عليه السلام-، حيث رفض البحث عن كيفية سماعه ولغته وجهته... معللاً أنَّ البحث في مثل هذه القضايا اتباع للظنّ، وسببٌ لتشيت وحدة المسلمين، معتبراً بمحنة الإمام أحمد، يقول الشيخ بيّوض: «وكلّ هذا دخولٌ فيما لا يعني، بل لا نحترس أن نقول: إنه دخولٌ فيما لا يجوز، فمن أين أن نعرف؟ فالعجز عن إدراكه إدراك والخوض في إدراكه إشراك»، وخاصة في مسألة الكلام التي طال فيها الجدل على أيدي أناسٍ دخلوا الإسلام

لإفساد الإسلام، وخلقوا الفتنة التي ابتلي بها كثيرٌ من الناس في زمان مضى، كما ابتليّ البلاء الكبير التقى الورع المتمسك بالسنة الإمام أحمد بن حنبل⁽²³⁾؛ فموقف الشيخ بيّوض هو النهي عن الخوض في كلام الله، والاكتفاء بالتصديق والتسليم، لأن الخوض في مثل هذا مما هو خارجٌ عن نطاق العقل البشري لا يورث إلا الحيرة والفرقة⁽²⁴⁾، ومن ذلك قوله: «والله ما كان ينبغي ذلك الجدل، ويجب أن يطوى ولا يُذكر، لأنه ما شئت المسلمين إلا هو»⁽²⁵⁾.

ب- التأويل وعدم القطع بخطإ المخالف: للعلماء حقّ البحث والاجتهاد في فهم مراد الله من كلامه، ويرى الشيخ بيّوض أنه لا حرج في اختلافهم في التأويل ومحاولة الفهم بشرط أن تتوفر في التأويل ضوابطه، و«أن لا يُعتمد على قول من الأقوال، ويُعتَقَد اعتقاداً راسخاً أن هذا هو الحقّ، وغيره هو الباطل»⁽²⁶⁾، فعلى المجتهد أن يعتقد أن ما انتهى إليه اجتهاده من تأويل أمرٌ ظنيّ، يحتمل أن يكون خلاف مراد الله، فمن الحقّ والإنصاف عدمُ القطع بخطإ المجتهد المخالف في المسألة، ولهذا المنهج أبعادٌ منها غلّق باب عريض للفتن والنزاعات، ذلك أن قطع عذر المخالف فيما يجوز فيه الاختلاف يُعدّ نواة الخلاف المذهبيّ، والسبب الرئيس لتشتيت المسلمين.

ج - لازم المذهب ليس بمذهب: من أكبر أسباب الخلاف المذهبيّ إلزام المخالف في الرأي بما لا يُقرّ به ولا يدين، والمنصف المجانب لهذا الإلزام يسهم في القضاء على شقّة الخلاف ويدعو إلى الائتلاف، وذلك منهج الشيخ بيّوض حيث يعتبر إلزام الأطراف الأخرى ظلماً⁽²⁷⁾.

من مزايا هذا المنهج:

1- الاطلاع على أقوال علماء المذاهب في مظانها مباشرةً، وليس بواسطة كتب مخالفينهم.

2- تقديم التصريح على الإلزام بما لم يُصرّح به.

ولو اتبع كتّاب المقالات وغيرهم من الدارسين للمذاهب والفرق هذا المنهج لانسدت كثيرٌ من أبواب الفتن والخلافات الوهمية.

د- القيام الجماعيّ بشرائع الدين: يرى الشيخ بيّوض أنّ من أهمّ أسباب جمع شمل المسلمين وتوطيد روابطهم قيامهم الجماعيّ بشرائع الدين، كصلاة الجماعة والحجّ والصوم، واصطلح عليها بـ "فتنة التشريع" التي يبثّلى بها صدقُ الإيمان، «فلو فرضنا أنّ الإيمان هو مجرد قول: "لا إله إلاّ الله" فقط من غير تشريع مطلقاً فلا يمكن أن تكون جماعةً مسلمةً...»⁽²⁸⁾. فوحدة المسلمين وتناصرهم وتعاونهم تتجلّى عند القيام بشرائع الدين، ومراعاة لهذا المقصد حرّض الشيخ بيّوض المسلمين على أداء صلاة الجماعة في مساجد الله بصرف النظر عن مذهب القائمين بشؤونها.

وفي مسألة الصوم والإفطار - مثلاً - اعتبر مبدأ الوحدة الإسلامية فأفتى بجواز «الصوم والإفطار بالحساب الفلكي تأكيداً لاتحاد الأمة، ودفعاً للتفرّق والشقاق الذي كان يحدث في رمضان والأعياد بالاختلاف في إثبات رؤية الهلال»⁽²⁹⁾، كما أصدر مجلسُ الشيخ عمّي سعيد - الهيئة الدينية العليا لإباضية الجزائر في فترة رئاسة الشيخ بيّوض - فتوى العمل ببناء السلطان بالصوم والإفطار.

وتتدرج ضمن هذه الأبعاد فتواه بوجوب صلاة الجمعة، وإقامتها - بالفعل - في وادي مزاب بعد أن تُركت لعهود طويلة استناداً إلى فتوى عدم استيفاء شروطها، فرأى الشيخ بيّوض أن استصدار فتوى في الموضوع وتبيينها للناس من أوكّد الواجبات عليه أمام الله وأمام التاريخ⁽³⁰⁾، كما أفتى للإباضية المنتشرين في المدن الجزائرية أن يؤدّوها في المساجد الجامعة - لا في مصلياتهم الخاصة - اقتداءً بسنة النبي ﷺ مع صحابته من سكان الأحياء المجاورة للمدينة المنورة، وحرصاً منه على كسر الحواجز الوهمية التي يفرضها التعصّب المذهبي والتنافر بين أبناء الأمة الواحدة⁽³¹⁾.

ثالثاً: ضبط مسائل الاعتقاد:

توسعت مسائل العقيدة وتضخّمت، وتجاوزت ما كان معروفاً عند نزول قول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: 03) وكان الصراع المذهبيّ والسياسيّ سبباً رئيساً في استحداث مسائل واعتبارها من العقائد الأساسية، «فقد كانت معظم العقائد المدونة في كتب العقائد تعبّر عن مراحل تاريخية من مراحل الصراع السياسيّ والمذهبيّ فحسب»⁽³²⁾.

من خصائص المنهج العقديّ عند الشيخ بيّوض ضبط مسائل الاعتقاد التي يتعيّن على المؤمن أن يعتقدّها ويكون له موقف ثابت فيها، حيث أخرج من مسائل الاعتقاد ما ليس منها، ممّا حفلت به كتب العقائد، فسعى إلى حصر هذه المسائل في القضايا الإيمانية التي تسند إلى أدلة قطعية الدلالة والثبوت من الكتاب والسنة. فبمناسبة حديثه عن قضية المفاضلة بين الملائكة وبني آدم - مثلاً - قال: «ولا يمكن أن يعتقد في شيء من هذا إلا إذا كان هنالك دليل عن النبي ﷺ أو عن الله تعالى في كتاب، ولا دليل قاطع»⁽³³⁾؛ ونقيس على ذلك جميع الآثار والروايات مهما اشتهرت، ما لم تبلغ درجة القطع من حيث الثبوت والدلالة، فهي لا تردّ من أجل انعدام هذا الشرط، ولكن لا ترقى إلى درجة الاعتقاد، «وقد اشتهرت هذه الروايات، ولا يضيرنا نحن أن تكون أو لا تكون؛ لأنها ليست مسألة عقديّة»⁽³⁴⁾.

لا يلزم المؤمن باعتقاد رأي معيّن في مسألة - لعدم الدليل القاطع- وتخطئة من اعتقد فيها رأياً سواه، لأن الأدلة التي لم تبلغ درجة القطع قابلة للنقد والردّ، فيقرّر الشيخ أنّ «المسألة ليست مسألة اعتقاد»⁽³⁵⁾، ومن ذلك قوله في ما روي عن مقدار عذاب أبي طالب في النار، فبعد أن ذكر جهود أبي طالب في الدفاع عن الدعوة الإسلامية في مهدها، وذكر الرواية التي تنصّ على أنه أقلّ أهل النار عذاباً، وهو أنه «يقف في ضحضاح من النار يغلي بها دماغه أبد الآبدين»⁽³⁶⁾، قال: «هذا ما ورد، والعلم عند الله، وليس هذا بالعقيدة التي يجب أن نعتقدّها، وإنّما الذي نعتقدّه أنّ أصحاب النار هم دركات وعذابهم متفاوت، كما أنّ أصحاب الجنة درجات ونعيمهم متفاوت»⁽³⁷⁾.

ولهذا المنهج أبعاد منها:

1- بناء الاعتقاد على أصل يقينيّ حذر أن يعتقد في شيء أنه مراد الله وهو في الحقيقة غير ذلك.

2- المحافظة على الوحدة الإسلامية، وذلك بتضييق مجال الاختلاف وسدّ أبواب الخلاف، ذلك أنّ إدراج قول ضمن "مسائل الاعتقاد" يقتضي إخراج المخالف فيها من الدين، كقضية المفاضلة بين الملائكة وبني آدم التي قال الشيخ عن

المختلفين فيها: «ومن الغريب أنهم كفّروا بعضهم ولعن بعضهم بعضاً، والمسألة ليست مسألة اعتقاد»⁽³⁸⁾.

إنّ مسلسل الإضافات إلى العقيدة فرّق المسلمين، ذلك أنّ المؤلفين في العقائد «أدخلوا في العقيدة أموراً أخرى ووسّعوا جانب العقيدة مع تشدّد على المخالفين فأدخلوا مباحث الصحابة والدجال والمهدي المنتظر والمسح على الخفين والجهر بالبسملة وغير ذلك... وأصبح المخالف في شيء من ذلك مبتدعاً عندهم»⁽³⁹⁾.

وقد صرّح الشيخ بهذا البعد العقديّ في مناقشته "القول بخلق حواء من ضلع آدم" مؤكداً على أنها مسألة ظنية لا ترقى إلى اليقين والاعتقاد كمسألة خلق آدم من تراب، التي صرّحت بها النصوص القرآنية. وفي الأخير ذكر الشيخ سبب تأكيده على أنّ هذا القول ليس من مسائل الاعتقاد: «... هذا ما يجب أن نقوله حتى لا يعتمد أحدٌ على بعض الروايات - وإن اشتهرت - ويعتقدها حتى ينكر من خالفها أو قال غيرها، والخطر كلّ الخطر إذا وصل إلى حدّ التكفير والتفسيق والتضليل»⁽⁴⁰⁾.

3- توفير الجهد للأئمة وسائر أفراد الأمة للبناء الفكريّ والحضاريّ بدل استنزافها في قضايا مفتعلة ومعارك كلامية نحن في غنى عنها كمسألة "خلق القرآن" التي يرى الشيخ أنها فتنة أوقدها بعض من دخل الإسلام مكرّاً به وإيقاعاً بين أهله⁽⁴¹⁾.

رابعاً: التركيز على مسائل الاعتقاد:

إنّ الغاية من البحث تحدّد طبيعة الوسائل الموصلة إليها، وقد تبين لنا أنّ من أوّل مقاصد الشيخ بيّوض تحقيق الوحدة الإسلامية، لذلك لم يول اهتمامه بمسائل الخلاف وصناعة الردود، بل ركز جهوده على استخلاص العبرة، وكثيراً ما يطرح تساؤلات واحتمالات ويعقب قائلاً: «كلّ هذا لا يعنينا»⁽⁴²⁾ إنما يعنى الشيخ بالمسائل التي يتعيّن على المؤمن أن يعتقدوها ويكون له موقف ثابت فيها، دون الاشتغال بسواها من القضايا المحشورة في كتب العقائد، لأن البحث فيها لا يثمر إلاّ حيرة وفُرقة، فحين حديثه عن نار جهنّم - مثلاً - تساءل عن المسافة التي تفصل بين الأشقياء وجهنّم حتّى يسمعوها زفيرها وشهيقها فأجاب: «إلاّ أنّ هذا لا شأن يتعلّق به، ولا نحن مضطرونّ إليه لفهم معنى الآية أو استخلاص العبرة منها»⁽⁴³⁾.

وعند وصف اضطراخ المجرمين في النار وهم يسألون ربهم أن يخرجهم منها ليعملوا صالحاً، تساءل عن المدة التي تفصل بين سؤالهم وجواب الله لهم، وأورد قول بعض العلماء ولكن لم يتبناه لمخالفة شرطه، ثم قال: «أما طول هذه المدة فلم يصح فيها شيء عن الله ﷻ ولا عن النبي ﷺ فلا نقطع بشيء ولا نعلم مقدارها أهى بعد ساعة أو بعد يوم أو بعد عام، أو بعد ألف عام، أو مليون سنة أو أكثر من هذا، لا ندري، إنما يعنينا جوابُ الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَدْكُرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ (فاطر: 37)»⁽⁴⁴⁾.

ومن المسائل التي اعتبر الشيخ البحث فيها فضولاً السؤال عن كيفية وحي الله إلى أم موسى- عليه السلام-، هل أراها الله ذلك في المنام أم جاءها ملك فكلّمها، وهل هو جبريل أو غيره؟ «وأرى أن هذا فضولٌ، ولا ينبغي الدخول فيه»⁽⁴⁵⁾.

- وكذلك مسألة التفاضل بين الملائكة، «ولا ندخل في هذا التفضيل بينهم، إلا ما ثبت من قرآن أو خبر صحيح عن النبي ﷺ»⁽⁴⁶⁾.

- والبحث عن كيفية تشكل الملائكة والجنّ، فنعتقد أن الله أعطى لها قدرة على التشكل، أما السؤال عن تفاصيل ذلك فلا طائل تحتها مطلقاً، وليس لنا فيها حظٌ من النظر، فلا يضيع أحدنا وقته فيها سدى، وهي ليست كالحكم التي نبحت فيها للاطلاع عليها»⁽⁴⁷⁾.

- وكذا مسألة البحث عن اسم مؤمن آل فرعون، الذي قال عنه الشيخ: «ولو علم الله تعالى فائدة في ذكر اسمه الشخصي لذكره، ولكن الله تعالى لم يخبرنا به واكتفى بقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ وكلّ بحث في اسمه ليس له معنى»⁽⁴⁸⁾، ذلك أن القرآن الكريم كتاب هداية وإرشاد، وليس كتاب تاريخ وقصص فلا يرى فائدة في ذكر الأسماء.

كما توقف الشيخ عن اعتقاد ما ورد من أخبار في تفاصيل وصف العرش، بل قال: «فليس من الشيء الكثير الذي ورد في هذا خبر يقينيّ يُعتمدُ عليه... ولنُدع هذا إلى الله، وإنما الذي نتيقنه وصف العرش بالعظيم... نؤمن بأن العرش خلقٌ موجودٌ، وأن الله تعالى جعل له حملةً، وحملته من خيار خلقه»⁽⁴⁹⁾؛ فإن البحث عن

التفاصيل التي سكنت عنها النصوص الصحيحة يشّتت فكر الدارس ويحجبه عن إدراك مرادها والاعتبار بها.

وبما أنّ أمورَ الغيب لا تؤخذُ إلاّ من القرآن أو السنة الصحيحة، فإنّ منهج الشيخ يعتبر السؤال عما ليس فيه دليل قطعيّ تكلفاً وفضولاً، فدأب على توجيه سائليه إلى الاهتمام بما يثمر البحث فيه إيماناً وعملاً للمعاش والمعاد، ومن ذلك توجيه أحد سائليه عن مسأله التي تعدم الدليل القاطع: « فجوابنا عن سؤالك هذا هو: "الله أعلم..." والاشتغال بغير هذا من المهمات الدينية والدينيوية أولى وأحرى، لأنّ البحث فيما سألت عنه لا يأتي بنتيجة مطلقاً مهما طال وامتدّ، فلا يعدو أن يكون تضييعاً للعمر فيما لا فائدة فيه»⁽⁵⁰⁾.

وبالمقابل فإنّ الشيخ يركز الكلام في قضايا الإيمان التي يجب على المؤمن اعتقادها، ويطيل الحديث فيها قصد التذكير والإقناع، خاصّة في القضايا التي أحسّ فيها من مخاطبيه الشكّ، تأثراً بالأفكار الوافدة، وقد يصرّح الشيخ بهذه الطريقة، ومن ذلك قوله بعد طول بيان في موضوع "تزيين سوء العمل للإنسان": «وهكذا إنّما أطلت في هذا البيان لنحذّر من طبقة الملاحدة وطبقة الشباب المنحرفين الذين يحسبون أنّهم يحسنون صنعا بإنكار الألوهيّة وإنكار البعث، وبالسخرية من شعائر الدين ومن المتمسّكين بها، ويظنّون أنفسهم العقلاء وغيرهم الجهلة المغفلين، إذ يؤمنون بما لا يرون، ويصدّقون بما لا حقيقة له، على أنّ الله تعالى وصف المؤمنين أوّل ما وصفهم بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: 3)»⁽⁵¹⁾. وكان الشيخ يحذّر من البحث عن الكيفية في الشؤون الخاصة للذات الإلهية، لأنها مضیعة للوقت ومظنة للشك والزيغ، ويؤكد على ضرورة الإيمان إيماناً غيبياً.

رابعاً: التحرّر من التعصّب المذهبي:

يشهد واقع المسلمين قديماً وحديثاً خلافاً تتأزّم في بعض الفترات من تاريخهم فتسفر عن حروب كلامية أو دموية... يعدّ التعصّب المذهبيّ إحدى الأسباب الرئيسة لهذه الأزمات، ويرى الشيخ بيّوض أنّ المشكلة ليست في تعدّد المذاهب، إنّما هي في التعصّب للمذهب، ذلك أنّ التعصّب المذهبيّ بدعة ظهرت في أتباع المذاهب الإسلامية،

أما الأئمة فقد كان الواحد منهم يقول: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»، أو «إذا صحَّ الحديث فاضربوا بكلامي عرض الحائط»⁽⁵²⁾.

إنَّ المتفحِّصَ لتراث الشيخ بيَّوض العقديَّ يلحظ فيه ترفعاً عن التعصب لمذهبه الإباحيِّ من حيث هو مذهبه، وأنه كان يدعو إلى الحقِّ من حيث هو حقُّ لقوَّة حجَّته، وبيان ذلك:

أولاً: نبذ التقليد: تبرز خاصية نبذ التقليد في منهج الشيخ بيَّوض من خلال دروسه ومواقفه، بل كان ينهى طلبته ومحبيه أن ينصروه تقليداً، يرشدهم إلى الرويَّة وتحكيم العقل لقبول القضايا أو ردّها عن قناعة ولو تعلّق الأمر بشخصه، ومن ذلك قوله: «إخواني وأبنائي لا أرضى ممَّن يكون معي أو ينصروني تقليداً، أريد أن يزن الناس كلامي بميزان العقل الصحيح الخالي من الأغراض، فإذا اقتنعوا بالحقِّ أخذوه وحمدوا الله عليه، وإن وجدوه باطلاً ضربوا به عرض الحائط»⁽⁵³⁾.

فكان الشيخ ينبذ التقليد في خطاباتهِ وسلوكه، ففي درس التفسير - مثلاً - الذي يعدّه بالرجوع إلى مصادر متنوعة، تبرز شخصيته في طريقة التحليل والنقد والعرض... «فلم يكن هذا التفسير صدئاً لأيِّ فكرة سابقة أو مذهب معيَّن، بل كان فيه المفسرُ حرَّ الفكر منطلق الرأي لا ينتهي إلا إلى ما يطمئنُّ إليه عقله وضميره»⁽⁵⁴⁾.

لم تكن حال الشيخ مع قومه بدعاً من حال الدعاة المجدِّدين مع أقوامهم، لأنَّ من طبع البشر أن يتهيبوا من الفكر الجديد ويتمسكوا بالمألوف التليد، بحجة أنهم وجدوا عليه الآباء والأجداد، ويجد الداعية صعوبة في الإقناع بوجوب اتباع الحقِّ المؤيَّد بالحجة والبرهان، قال الشيخ بيَّوض: «ليس لك أن تقول: أوائلنا أو آباؤنا، وإنَّما ليس لك إلاَّ حُجَّةٌ عقليَّةٌ تقولها إذا قلت، أو حُجَّةٌ نقليَّةٌ عن المعصوم، أمَّا كلمة: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾، فقد نعى الله تعالى عليها في كتابه في آيات كثيرة، لأنَّها حُجَّة الضالِّين المتمسِّكين بعبادتهم وتقاليدهم، ومن العجيب أن يتمسَّك بها بعض من يزعم الإسلامَ والتمسُّك بالدين، فإذا دُعيَ إلى ترك بدعة يقول: إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا؛ أمَّا لو قلت: هذا كلام الله، أو سنَّة رسول الله ﷺ، أو ما أجمعت عليه الأمة، فعلى الرأس والعين، أمَّا قولك: إِنَّا ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾، فهذا باطل»⁽⁵⁵⁾.

إنَّ نبذ التقليد والتحرُّر من التعلُّق بالمألوف التليد يسهم في اتباع الحقِّ بغضِّ الطرف عمَّن جاء به، وهذا يُعدُّ خطوة عملية شجاعة في سبيل تحقيق وحدة المسلمين، وإذا أشربت القلوب طباعاً يصعب على أربابها تغييرها، فما على الداعية إلا أن يتدرَّع بالجرأة والصبر لإصلاح ما كان منها مخالفاً للصواب بالحكمة وقوَّة المنطق لا بمنطق القوَّة، كذلك كان الشيخ بيَّوض «يزيل الشبهات العالقة ببعض الأذهان، مبيناً المقاصد العليا للشريعة الإسلامية أو مجيباً عن بعض الأسئلة الواردة في الموضوع بفصاحته المعهودة، وقوَّة شخصيته المؤثرة، غير متملِّق ولا مدغدغ لعواطف الجمهور ممَّن لا يزال يرزح تحت وطأة التقاليد، ولا ينفك عن قيود المألوف، وهو الخبير بطبع المجتمع الذي يخاطبه، والحكيم في ابتهاال الفرص المواتية والظروف المناسبة لإحداث التغيير دون رجَّة تخلخل أركان المجتمع، أو ضجَّة تعكّر هدوءه واستقراره»⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: توحيد المرجعية:

يعنى بتوحيد المرجعية- في هذا السياق- الرجوع بالمسائل إلى مصادرها الأولى قبل حدوث الخلاف المذهبيّ فيها، وقبل أن تعتربها التفريعات والبدع، وقد كان الشيخ في مسيرته العلمية وحركته الإصلاحية حريصاً على تأصيل المسائل والمواقف التي يتبناها على ركيّزي النص والعقل، ومن ذلك دعوته المتمسّكين بتراث الأوائل أن يقتدوا بالرجل الأوّل في الأمة وهو الرسول ﷺ: «ونحن نقول مثل هذا الكلام للذين يتمسّكون بالبدع بناء على قولهم: إنا وجدنا آباءنا، أو إنا وجدنا أؤائنا ومشايخنا، نقول لهم: إنَّ أوّلكم هو النبي ﷺ، هل فعل شيئاً ممَّا تفعلون أم لا؟ فقولكم: "إنا وجدنا آباءنا" لا يقوم حُجَّة إذا عارض آية صريحة أو سنَّة صحيحة، وقولكم هذا قد يُقبَل ما لم يُعارض الطريق الذي سلكه السلف الأوّلون: النبي ﷺ الذي قال فيه الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: 21)، ومن بعده من خلفائه وصحابته ﷺ»⁽⁵⁷⁾.

كما كان الشيخ يحث طلبته على روح البحث والمقارنة والنقد «ليطلعوا على أقوال المذاهب الإسلامية ويقارنوا بينها فيدركوا بالأدلة القويّة الأصحّ منها، فلا يكونوا مقلّدين، ويعلمهم فنّ البحث والنقد»⁽⁵⁸⁾؛ ومن المسائل التي اتّخذ فيها الشيخ بيّوض موقفاً مستقلاً استناداً إلى توحيد المرجعية موقفه من الصحابة رضي الله عنهم.

موقف الشيخ بيّوض فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم:

إصطفى الله لنبيّه صحابة أختاراً من المهاجرين والأنصار، جاهدوا بأموالهم وأنفسهم لإعلاء كلمة الله فاستحقّوا نصرته ورضوانه⁽⁵⁹⁾، وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحقّ بها وأهلها، وقدّر الله أن يبلو هذا الرعيل الأوّل بفتن سالت بسببها دماء وزهقت أرواح...

كانت هذه الأحداث ابتلاءً للأمة الإسلامية من حيث تصدّع صفّها ومن حيث الخوض فيها إشباعاً لفضول أو انتصاراً لحزب أو تبييناً قصد تطبيق الولاية والبراءة الشخصيتين.

يرى الشيخ بيّوض وجوب الوقوف وعدم الخوض فيما شجر بين الصحابة الكرام، مهما كان مبرّر الخوض في أعراضهم، «فلن يستطيع اليوم أحد أن يقول: "إنّ الواجب على المسلمين أن يبحثوا في تلك الفتن حتى يعلموا المحقّ من المبطل والظالم من المظلوم"»⁽⁶⁰⁾، وحجّته في ذلك:

أولاً: إنّ الله تعالى لم يكلفنا أن نحكم بينهم⁽⁶¹⁾، فلم يبتعثنا قضاة على الناس، بل هو الذي يحكم بينهم يوم القيامة، حيث يقول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (الزمر: 46).

ثانياً: لسنا مسؤولين عمّا شجر بينهم بل ينطبق علينا كلّنا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 134)⁽⁶²⁾.

كما استدل الشيخ بطائفة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تبين فضل الصحابة- رضوان الله عليهم- خاصة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، منها:

1- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (الأنفال: 74) وركز الشيخ على وعد الله لهم بمغفرة ذنوبهم، «إنّ الأمر الذي يهمّنا في معرض حديثنا عمّا جرى

من الفتن بين الصحابة هو قضية التوبة والمغفرة التي وردت في كثير من الآيات الكريمة السابق ذكرها»⁽⁶³⁾.

يشترط في المتولّى أن يكون موفياً تائباً عما صدر عنه من ذنوب، وقد برهن الشيخ بيّوض أنّ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ذنوبهم تقع مغفورة، فهم مؤمنون حقاً وقد رضي الله عنهم وهو يعلم أنهم سيفتتون، ولذلك فهم في الولاية وقد أمرنا الله بالاستغفار لهم، «ومن قواعد الشرع الثابتة عدم الاستغفار لمشارك أو لكافر أو لمن يُبرأ منه»⁽⁶⁴⁾.

2- **قوله تعالى:** ﴿ثُمَّ إِنَّكَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَنَهِدُوا وَكَبَرُوا إِنَّكَ رَبُّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل: 110) «فإن كانت هذه الآية واردة في حق هؤلاء السابقين الأولين فما بقي لهم من الذنوب يا ترى؟»⁽⁶⁵⁾.

3- **قوله تعالى:** ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (الفتح: 18).

إنّ ما حدث بين الصحابة من فتن وقع بعد نزول هذه الآيات التي يمنّ الله فيها عليهم بمغفرته ورضوانه إلا أنه سبحانه وتعالى علّام الغيوب، فلا تتبدّل ولايته ولا عداوته، وهذا ممّا استدلّ به الشيخ بيّوض أنّ ذنوب هؤلاء المؤمنين حقاً لا تقع إلا مغفورة، «ولنتيقن ولنعتقد كلّ الاعتقاد أنّ ولاية الله وعداوته لا تتبدّلان ولا تتحوّلان، فهؤلاء الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه وأكّد توبتهم ومغفرتهم بتأكيدات عديدة لا غرابة أن يُقال فيهم: لا تقع ذنوبهم إلا مغفورة»⁽⁶⁶⁾ ومعنى ذلك أنهم «يوفقون إلى التوبة والاستغفار، ولا يصرون على ذنب، فالمغفرة حقّت لهم، وكأنّها حقّ من حقوقهم»⁽⁶⁷⁾ وما داموا قد ألزموا كلمة التقوى فيصدق فيهم قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ (الأعراف: 201).

كما استدلّ الشيخ بيّوض ببعض الأحاديث التي تبين فضل الصحابة ﷺ خاصة المبشرين بالجنة، منهم الخلفاء الراشدون «ولكلّ منهم مزايا وفضائل لا تكاد تعدّ، وقد حكم على إيمانهم بأنّه حقّ وأنهم فائزون وأنه رضي الله عنهم وأنه تاب عليهم، والنبى ﷺ بشرهم واحداً واحداً بالجنة»⁽⁶⁸⁾.

ومن هذه الأحاديث رواية قصة حاطب بن أبي بلتعة الذي قال الرسول ﷺ في حقه: «ما يدريك يا عمر لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: "اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"» (69)، (70).

أما من الناحية العقلية فقد استدلل الشيخ بيّوض على وجوب الكفّ عن الخوض في أحداث الفتن بموقف بعض الصحابة الذين لزموا الحياد في فتنة الدار والجمل وصفين، «إذا كان هذا موقفاً بعض الصحابة زمان هذه الفتن يوم وقوعها، أنأتي نحن من بعدهم بعد مئات السنين فنخبّ ونضع في هذه المسألة؟! فالواجب إذن هو عدم الخوض» (71).

وخلاصة موقف الشيخ بيّوض من الصحابة رضي الله عنهم فهي «الرضا عنهم جميعاً، والاستغفار لهم كما أمرنا الله تعالى، والوقوف فيما شجر بينهم، هذه هي الخلاصة، وهذا ما أعتقده وأدين الله تعالى به» (72).

ما أحوج المذاهب الإسلامية إلى نقد داخلي موضوعي لتراثها، بتوحيد مرجعية المسائل والعودة بها إلى مصادرها الأصلية، ومراعاة المقاصد العليا للشريعة الإسلامية، وفقه الواقع لحسن تنزيلها في الحياة اليومية.

رابعاً: نقد التراث الإباضي:

يشترط الشيخ بيّوض لقبول أخبار العقيدة بلوغ درجة التواتر وإلا توقف في اعتقادها، كموقفه من الرواية التي تنصّ على أنّ أربعة من الأنبياء لم يموتوا بعد، وهم: عيسى وإدريس والخضر وإلياس (73)، وكذلك مسألة تحديد عدد الأنبياء والرسل وذكر أسمائهم، «فهذا ما لا نعتقده، من يدري لعل نبياً أو رسولاً يزيد أو ينقص من هذا العدد» (74) فإن الواجب هو الإيمان بالأنبياء والرسل دون تحديد عددهم.

وقد استغرب الشيخ بيّوض من نقل الشيخ اطفيش أسماء 313 رسولاً (75)، بينما يقول تعالى للنبي ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ (غافر: 78) «فهل هؤلاء الذين ذكرهم الشيخ ممن قصّ الله خبرهم؟ إننا لا نحدّد عدد 313، وإذا كان فيهم من لم يقصص الله خبرهم فمن أين يجيء بهذه الأسماء؟!» (76).

كما نقد الشيخ بيّوض صاحب "عقيدة التوحيد"⁽⁷⁷⁾ بتحديد عدد الأنبياء والرسل، «فصاحب "العقيدة" جمع شيئاً مما كان مشهوراً في زمانه في العقيدة...»⁽⁷⁸⁾.

ويلاحظ أنّ صاحب "العقيدة" ذكر الأنبياء الأربعة الذين يقال إنهم لم يموتوا، فرغم شهرة هذه المعلومات ورواجها لا يؤهلها إلى مرتبة الاعتقاد، لأن ذلك لا يتأسس إلا على اليقين، «وصاحب "العقيدة" رحمه الله ترخص كثيراً وأدخل فيما سمّاه بـ"العقيدة" أشياء أخبر بها كعدد الأنبياء والمرسلين - مثلاً - ونحن كما قلنا مراراً لا نؤمن بعدد معين، لأنه ربما يكون أقلّ أو أكثر»⁽⁷⁹⁾.

يذكر الشيخ بيّوض أنّ الحديث الوحيد الذي عليه مدار عدد الأنبياء والرسل رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه⁽⁸⁰⁾، ويرى أنه لا يصح الاعتماد عليه في القطع واليقين لأنه حديث أحادي لا يفيد القطع ولا يوجب الاعتقاد، وبناء على ذلك يقول: «وفي رأينا نحن أنه ما كان ينبغي أن يكون مثل هذا العدد في "العقيدة" لأن ما يوجد في العقيدة قد يعتمد عليه الناس ويعتقدونه الحقّ، فصاحب "العقيدة" يقول: "الرسل هم ثلاثمائة وثلاثة عشر" بينما المسند يقول: "ثلاثمائة وخمسة عشر" فلا يتعيّن الإيمان إذن بعدد معين، وبذلك وقع خلاف كبير بين العلماء وجدالٌ عنيف... والحقُّ ألاّ نقصر إيماننا على عدد معين»⁽⁸¹⁾.

ومن أمثلة آراء الشيخ بيّوض المخالفة للمشهور في المذهب الإباضيّ قوله بجواز الدعاء بالهداية لمن هو في براءة المسلمين، واستدلّ على ذلك بنصوص من السنة والسيرة النبوية، ويرى أنّ الحرمان من هذا الأمر تشدّد، حيث يقول: «فمن المشدّدين من منع الدعوة له بالهداية، وأنا أرى غير ذلك، لقول الرسول ﷺ: «اللهم اهد قومي، إنهم لا يعلمون»⁽⁸²⁾»⁽⁸³⁾.

فتصريحات الشيخ بيّوض ومواقفه في النقد البناء للأقربين وتثمين مواقف أئمة المسلمين تنم عن تحرّره من التعصب المذهبيّ، وهي خطوة أساسية جريئة في تحقيق وحدة المسلمين، واستجابة دعوات المخلصين منهم للمعرفة والاعتراف والتعاون، أمثال عوض خليفات الذي رفع نداءه من قلب المملكة الأردنية قائلاً: «ونأمل أن يقوم الإباضية في شمال إفريقية بالانفتاح على بقية المسلمين وفتح مكاتبتهم للباحثين العرب

والمسلمين حتى يفهم الآخرون مذهبهم ومبادئهم، وبالتالي يزول الشك ويختفي الحذر وتضييق الفجوة بينهم وبين بقية المذاهب الإسلامية الأخرى⁽⁸⁴⁾.

الخلاصة:

إنَّسم الدرس العقديّ عند الشيخ بيّوض بمزايا مكنته من اتخاذ العقيدة القاعدة الصلبة لانطلاق حركته الإصلاحية التي طالت مختلف مجالات الحياة، حيث اجتهد في الرجوع بـ"العقيدة" إلى معيها النقيّ الأصل الذي يثمر فيضاً إيمانياً غامراً وحركة إيجابية في ميادين الحياة، بعد أن ارتبطت- بمرور الزمن- بتعقيدات ذهنيّة، وبإضافات بشريّة، يُرمى المخالف فيها بالابتداع والمروق.

- تميّزت العملية الإصلاحية عند الشيخ بيّوض بانطلاقها من الداخل باعتبار الفرد والمدرسة الفكرية:

أ- الانطلاق من داخل الإنسان، بإحكام صلة مختلف القضايا والمواضيع المعالَجة بأصل الإيمان، باعتبار كونها من مقتضياته، ولاعتبار كون سلوك الفرد ثمرة ما يضمّره من تصوّر واعتقاد.

ب- إنطلق من داخل المدرسة الإباضية، مستفيداً من تجارب علمائها مجتهداً في استيعاب تراثها، منفتحاً على آراء المدارس الإسلامية، واعتبر ذلك كلّ جهداً بشرياً يفسّر- بطريقة نظرية أو عمليّة- نصوص الوحي، فاجتهد على نقده نقداً علمياً يستند في ذلك إلى دعائم منها: التأصيل والواقعية، والنظرة المقاصدية.

الهوامش:

(1) محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1400هـ/1980م: 141/4.

(2) إبراهيم بن عمر بيّوض: روح الشريعة الإسلامية وواقع التشريع اليوم في العالم الإسلامي، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، تيزي وزو، 1393هـ/1973م، مطبعة البعث، قسنطينة، 1395هـ/1975م، 763/2.

(3) في رحاب القرآن، سورة الفرقان: 96/7.

(4) م.ن، سورة الأحزاب: 327/12.

(5) م.ن: 149/12.

(6) محمد إقبال: تجديد التفكير الديني في الإسلام: 29.

(7) في رحاب القرآن، سورة لقمان: 404/11.

(8) رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين بلفظ: «إن الله حدّ حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها...». الحديث: 7114، تح مصطفى عبد القادر عطا، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ - 1990م: 129/4.

(9) في رحاب القرآن، سورة الأحزاب: 327/12.

(10) الزبيدي، عبد الرحمن بن زيد: مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر، دراسة لمناهج الفكر الإسلامي المعاصر وللعناصر المنهجية في دراسة أصول الدين، ط1، دار إشبيلية، الرياض، 1418هـ/1998م، ص: 427.

(11) في رحاب القرآن، سورة الفرقان: 96/7.

(12) إبراهيم بيّوض: المجتمع المسجديّ: درس ألقى بمسجد القرارة يوم: 18/5/1973، قرص مدمج، تسجيلات الحياة - القرارة.

(13) في رحاب القرآن، سورة الأحزاب: 686/12.

(14) م.ن، سورة سبأ: 125/13.

(15) م.ن، سورة الزخرف: 492/17.

(16) المالكي، حسن بن فرحان. قراءة في كتب العقائد (المذهب الحنبلي نموذجًا)، عمان - الأردن: ط2، مركز الدراسات التاريخية، 1425هـ/2004م، ص17.

(17) في رحاب القرآن، سورة الكهف/2:356؛ الفرقان: 96/7؛ الأحزاب 231/12؛ الشورى: 17/269 - 270.

(18) م.ن: سورة الأنبياء: 100/4.

(19) م.ن، سورة الأنبياء: 202/4.

(20) محمد صالح ناصر: في رحاب القرآن (المهرجان والتأبين)، كلمة الشيخ حمو بن عمر فخار في تأبين الشيخ بيّوض: 128.

(21) القاضي عبد الجبار: المجموع في المحيط بالتكليف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. لبنان. د.ت.ن: 345/1.

(22) في رحاب القرآن، سورة القصص: 360/8، ولأبي الحسن الأشعري ردّ جميل على الذين يدينون بتكفير المخالف في هذه المسألة. (أبو الحسن الأشعري: رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، مطبوعة ملحقة بكتابه "اللمع": 95-97).

(23) في رحاب القرآن، سورة القصص: 359/8.

(24) م.ن: سورة مريم: 240/3؛ طه: 240/4؛ القصص: 359/8.

(25) م.ن: سورة القصص: 360/8.

(26) م.ن: سورة السجدة: 37/12.

(27) م.ن، سورة السجدة: 33/12.

(28) م.ن: سورة العنكبوت: 25/9.

(29) محمد علي دبور: أعلام الإصلاح: 75/5.

(30) إبراهيم بيّوض، حديث الشيخ الإمام في صلاة الجمعة وما لها من الأحكام، الحلقة الثانية، إعداد وتنسيق الشيخ محمد إبراهيم سعيد (كعباش)، مطبعة النخلة، بوزريعة- الجزائر، نشر جمعية النهضة- العطف- غرداية. (د.ت.ن). ص: 08.

(31) م. ن: 52.

(32) حسن بن فرحان المالكي: قراءة في كتب العقائد (المذهب الحنبلي نموذجاً): 22.

(33) في رحاب القرآن، سورة الإسراء: 48/1 - 49.

(34) م. ن: سورة الدخان: 12/18.

(35) م. ن: سورة الإسراء: 49/1.

(36) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ عَنْهُ عَنْهُ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ». البخاري: الصحيح، كتاب المناقب، باب قصّة أبي طالب، حديث رقم 1409/3672، 3.

(37) في رحاب القرآن، سورة الأحقاف، 326/18 - 327.

(38) م. ن: سورة الإسراء: 49/1.

(39) حسن بن فرحان المالكي: قراءة في كتب العقائد (المذهب الحنبلي نموذجاً): 27.

(40) في رحاب القرآن، سورة ص: 221/15.

(41) في رحاب القرآن، سورة العنكبوت: 209/9؛ الفتاوى: 22/1.

(42) م. ن: سورة مريم: 559/3.

(43) م. ن: سورة الكهف: 237/2.

(44) م. ن: سورة فاطر: 518/13.

(45) م. ن: سورة القصص: 265/8.

- (46) م. ن: سورة الصافات: 577/14.
- (47) م. ن: سورة مريم: 59/3.
- (48) م. ن: سورة غافر: 129/16.
- (49) م. ن: 27/16 - 28.
- (50) إبراهيم بيّوض: الفتاوى: 70/1.
- (51) في رحاب القرآن، سورة محمد، 481/18.
- (52) إبراهيم بيّوض: روح الشريعة الإسلامية وواقع التشريع اليوم في العالم الإسلامي، محاضرة ألقاها بالملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، تيزي وزو، 1393هـ/1973م: 820/2.
- (53) خطبة الشيخ بيّوض في غرداية شهر سبتمبر 1949م، ر. محمد علي محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر: 87/4.
- (54) مسعود فلوسي: الإمام الشيخ إبراهيم بن عمر بيّوض وتفسيره "في رحاب القرآن"، أعمال الملتقى الأول لفكر الشيخ بيّوض: 307.
- (55) في رحاب القرآن، سورة الزخرف: 462/17.
- (56) إبراهيم بيّوض، حديث الشيخ الإمام في صلاة الجمعة وما لها من الأحكام، الحلقة الثانية، إعداد وتنسيق الشيخ محمد إبراهيم سعيد (كعباش): 55.
- (57) في رحاب القرآن، سورة الزخرف: 465 / 17.
- (58) محمد علي دبوز: نهضة الجزائر: 372/1.
- (59) ألقى الشيخ بيّوض في مسجد القرارة، عام 1975م سلسلة من الدروس في هذا الموضوع في ثلاث حلقات، استنسخت ثم حققت وطبعت تحت عنوان: "فضل الصحابة والرضا عنهم" إعداد وتحقيق: بهون بن يوسف حميد أوجانة، إشراف الدكتور محمد

بن موسى بابا عمي، معهد الحياة القرارة (غرداية) الجزائر، قسم التخصص شريعة،
محرم 1417هـ / جوان 1996م.

(60) إبراهيم بيّوض: فضل الصحابة والرضا عنهم: 74.

(61) في رحاب القرآن، سورة الزمر: 420/15 - 421.

(62) إبراهيم بيّوض: فضل الصحابة والرضا عنهم: 74.

(63) م. ن: 44.

(64) م. ن: 49.

(65) م. ن: 35.

(66) م. ن: 67 - 68.

(67) م. ن: 17.

(68) م. ن: 37.

(69) البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب "لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء" حديث:

4608، 1855/4؛ مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر ﷺ وقصة

حاطب بن أبي بلتعة، حديث: 2494، 1941/4.

(70) إبراهيم بيّوض: فضل الصحابة والرضا عنهم: 55، في رحاب القرآن، سورة

الإسراء: 236/1.

(71) إبراهيم بيّوض: فضل الصحابة والرضا عنهم: 76.

(72) م. ن: 02.

(73) أطفيش، شرح عقيدة التوحيد، تح مصطفى بن الناصر وينتن، ط1، المطبعة العربية -

غرداية، نشر جمعية التراث- القرارة- غرداية، 1422هـ/2001م: 446-451.

(74) في رحاب القرآن، سورة الكهف: 280/2.

(75) أطفيش، شرح عقيدة التوحيد، 439 - 441.

(76) في رحاب القرآن، سورة الصافات: 510/14.

(77) تنسب "عقيدة التوحيد" إلى أبي حفص عمرو بن جُميع، من علماء إباضية المغرب في القرن السابع الهجري، مُترجمها من البربرية إلى العربية، ويرجع تاريخ تأليفها إلى أواخر القرن الثاني من الهجرة. الشّمّاخي: السير، 200/2؛ سالم بن يعقوب: تاريخ جربة: 59؛ الجعبيري: نظام العزّابة، 254 الجعبيري: البعد الحضاري، 124؛ جمعية التراث: معجم أعلام الإباضية، 662/3 - 663.

(78) في رحاب القرآن، سورة الصافات: 509/14.

(79) م. ن: سورة الكهف: 279/2 - 280.

(80) رواه الإمام أحمد في المسند: 266/5، وخرّجه الهيثمي بلفظ آخر عن أحمد والطبراني وقال: مداره على علي بن يزيد وهو ضعيف، انظر الهيثمي: مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ: 159/1.

(81) في رحاب القرآن، سورة غافر: 332/16.

(82) المقدسي: الأحاديث المختارة، تح عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط1 مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، 1410هـ: 14/10.

(83) إبراهيم بيّوض: المجتمع المسجدي: درس يوم: 1973/6/1م، قرص مدمج، تسجيلات الحياة، القرارة.

(84) عوض خليفات: النظم الاجتماعية عند الإباضية في إفريقية في مرحلة الكتمان، دار مجدلاوي، عمان - الأردن، 1982م: 94.